الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

المؤتمر الأول للاتحاد الأفريقي بشأن الديون

الموضوع:

الخطة الأفريقية لإدارة الدين العام:
استعادة القدرة على تحمل الدين والمحافظة عليها

كلمة افتتاحية

للسيد كلافر غاتيتي

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة

الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

لومي، توغو ١٢-١٤ أيار/مايو ٢٠٢٥

فخامة رئيس مجلس جمهورية توغو، السيد فور غناسينغبي،

فخامة رئيس جمهورية غانا، السيد جون دراماني ماهاما،

معالي مفوض الزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والبيئة المستدامة، المفوض بالإنابة للتنمية الاقتصادية والتجارة والسياحة والصناعة والمعادن، السيد موسى فيلاكازي،

معالي وزير الاقتصاد والمالية في توغو، السيد إيسوي جورج باركولا،

أصحاب المعالي الوزراء،

المندوبون والزملاء والشركاء الموقرون،

إنه لمن دواعي الشرف أن أخاطبكم اليوم في هذا المؤتمر التاريخي الافتتاحي للاتحاد الأفريقي للديون، تحت شعار: **"الخطة الأفريقية لإدارة الدين العام: استعادة القدرة على تحمل الدين والمحافظة عليها"**.

وأود أن أبدأ بالإشادة بفخامة السيد فور غناسينغبي، رئيس جمهورية توغو ومفوضية الاتحاد الأفريقي على عقد هذا المنبر الحيوي في نقطة التحول الحاسمة هذه في مسيرة التنمية في أفريقيا .

أصحاب الفخامة،

لا يمكن لهذا المؤتمر أن يأتي في توقيت أفضل من هذا التوقيت .

ففي جميع أنحاء القارة، تضيق إمكانية الحصول على تمويل بشروط ميسرة، في وقت يُضعِف فيه تصاعدُ التعريفات الجمركية وصولَ السلع الأفريقية إلى الأسواق .

فبالنسبة للعديد من بلداننا، يُترجَم ذلك إلى ارتفاع في تكاليف الاقتراض، وانخفاض عائدات الصادرات، وتشديد الميزانيات، في وقت يُعد فيه التوسع المالي ضروريا للنمو الشامل للجميع .

والواقع أن أفريقيا، في الوقت الذي نجتمع فيه، لا تواجه أزمة ديون فحسب، بل إنها تواجه أزمة تنميةٍ تتنافس فيها خدمة الديون بشكل مباشر مع الصحة والتعليم والبنية التحتية والحق الأساسي في التنمية.

والسؤال المطروح هو: **"ما نوع الحل الذي نحتاج إليه – وإلى أي مدى يمكننا تنفيذه بشكل عاجل؟"**

دعونا نبدأ بالحقائق الواقعية.

في عام ٢٠٢٤، ارتفع إجمالي الدين العام في أفريقيا إلى ١,٨٦ تريليون دولار أمريكي، مع ارتفاع متوسط نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٤٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٦٦,٧ في المائة اليوم.

وفي جميع أنحاء القارة، يواجه أكثر من ٢٠ بلدا أفريقيا بالفعل مديونية حرجة أو هي على حافة الهاوية.

وعندما يفوق سداد الديون الاستثمارات في الصحة والتعليم معا، يجب أن نتساءل عن استدامة مسارنا المالي وتكلفته.

هل يمكننا – أو يجب علينا – قبول هذا الواقع حيث يكون لسداد الديون الأسبقية على حماية الأرواح ورعاية رأس المال البشري؟

وعلاوة على ذلك، من غير المقبول أن يتم تصنيف بلدين أفريقيين فقط اليوم في المرتبة الاستثمارية.

هل أسسنا الاقتصادية فعلاً ضعيفة إلى هذا الحد، أم أننا نُقيِّم وفقاً لأساليب عفا عليها الزمن وتصوّرات ضيقة لا تأخذ في اعتبارها إمكانات أفريقيا؟

وإذا كانت أفريقيا التي تمتلك ٣٠ في المائة من المعادن الحيوية في العالم، و٦٠ في المائة من أراضيها الصالحة للزراعة وتضم أصغر السكان سنًّا على وجه الأرض لا تُعتبر قابلة للتمويل – فمن عساه يكون إذاً؟

نعم، نحن بحاجة إلى توفير القدرات اللازمة للبلدان لتحسين تصنيفاتها، ولكن الشفافية هي المفتاح.

ورغم ذلك، أصحاب الفخامة، يجب علينا أيضا أن نواجه واقع المشهد العالمي المتغير.

فشريان الحياة المالي الدولي الذي كنا نعتمد عليه ذات يوم، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، آخذ في التلاشي.

واليوم ، تم إلغاء ٨٣ في المائة من برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ويقوم الشركاء التقليديون بتشديد ميزانياتهم.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت تكلفة رأس المال، وللأسف، لا يزال الإطار المشترك لمجموعة العشرين بطيئاً وغير شفاف ومتحيز للدائنين.

وفي مواجهة هذه الرياح المعاكسة، ليس أمامنا خيار سوى رسم مسار جديد جريء وقائم على المبادئ.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أحدد خمس ضرورات حاسمة لإعادة تشكيل مشهد الديون في أفريقيا واستعادة السيادة المالية.

أولا، يجب أن نعيد صياغة الديون بوصفها أداة للتنمية، وليس للتدمير.

يجب أن نضع في اعتبارنا أن الدين ليس سيئاً بطبيعته. فما يهم هو الغرض من استخدامه.

وفي هذا الصدد، تدافع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن نهج إنمائي، حيث يرتبط الاقتراض بالاستثمارات الإنتاجية في الطاقة والهياكل الأساسية والصناعة والخدمات ذات الصلة.

ببساطة، يجب أن تتوقف عن الاقتراض للاستهلاك، وبد لا من ذلك الاقتراض لتحقيق التحول.

ثانيا، يجب أن نعمق الشفافية ونعزز إدارة الديون.

تحتاج أفريقيا إلى استراتيجيات شاملة تتولى الدول زمام الأمر فيها، استراتيجيات تستوعب كافة الالتزامات المالية، بما في ذلك تلك الخاصة بالمؤسسات التي تملكها للدولة.

يجب أن تتطور الشفافية إلى ثقافة المساءلة، وبناء الثقة مع المواطنين والمستثمرين على حد سواء.

إن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعمل بشكل وثيق مع الحكومات الأفريقية لتوفير الدعم الفني وتحليلات الديون وأدوات إدارة الديون الرقمية لدعم ذلك.

ثالثا، يجب علينا على وجه الاستعجال إصلاح الهيكل المالي العالمي.

وللأسف، لم يعد النظام الحالي مناسبا للغرض.

يجب تحويل الإطار المشترك لمجموعة العشرين ليصبح قابلا للتنبؤ به وشاملا ومنصفا.

كما يتعين عليه أن يرحب بالبلدان متوسطة الدخل، وأن يجلب الدائنين من القطاع الخاص إلى طاولة المفاوضات في وقت مبكر، وأن يسترشد بالمبادئ الأساسية التسعة للأمم المتحدة من الاستدامة إلى الحصانة السيادية.

ومن هذا المنطلق، يجب أن نُسْرِع في إنشاء الوكالة الأفريقية للتصنيف الائتماني، وهي مؤسسة تتفهم حقائق أفريقيا، وتعكس إمكاناتها، وتعيد الإنصاف إلى التصور العالمي للمخاطر الأفريقية.

وهدفها ليس استبدال وكالات التصنيف القائمة، بل استكمالها بمزيد من الشفافية.

رابعا، من الضرورة بمكان توسيع نطاق التمويل الابتكاري والأخضر.

ويجب على أفريقيا أن تكون رائدة في نشر أدوات مثل السندات الخضراء والسندات الزرقاء والديون المرتبطة بالاستدامة لإطلاق العنان لرأس المال المتوافق مع المناخ.

وعلاوة على ذلك، توفر مبادلة الدين بتدابير التكيف مع تغير المناخ ومبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة مسارات لتخفيف الضغوط المالية، مع الاستثمار في كوكبنا.

وهناك بلدان مثل الرأس الأخضر وغابون وسيشيل والمغرب تبين الطريق بالفعل، ولا تزال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ملتزمة بتقديم الدعم الفني المطلوب وبناء القدرات ودعم مبادرات مثل تحالف الديون المستدامة.

خامسا، لا يكتمل أي حل دون تعزيز تعبئة الموارد المحلية.

وهذا يعني توسيع قاعدتنا الضريبية ورقمنتها، وسد الثغرات، والاستفادة من التكنولوجيا ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة التي تكلف أفريقيا أكثر من ٨٨ مليار دولار أمريكي كل عام.

ويتطلب أيضا تطوير أسواق رأس مال قوية وشاملة يمكنها توجيه المدخرات المحلية إلى استثمارات مُنتجة، وتوفير تمويل طويل الأجل للقطاع الخاص، وتقليل الاعتماد على الديون الخارجية.

ودعونا لا ننسى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهي أقوى استجابة هيكلية في أفريقيا.

ومن خلال إنشاء سوق أفريقية واحدة تضم ١,٥ مليار نسمة، فإنه يمكنها تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، والتصنيع، واستحداث فرص العمل، وتعبئة الإيرادات – وهو ما يقلل في نهاية المطاف من الاعتماد على الاقتراض الخارجي ويعزز مرونة المالية العامة.

أصحاب الفخامة،

المندوبون الموقرون،

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد لكم أنه رغم جسامة التحديات التي نواجهها، فإن أفريقيا لا تخلو من الحلول.

إن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أتم الاستعداد للعمل معكم في كل خطوة على الطريق، لإضفاء الطابع المؤسسي على هذه المنبر الذي تقوده أفريقيا، وتصميم أطر للديون التي يمكن تحملها، وإعادة التفاوض على الالتزامات المالية المرهقة، وتقديم الأدوات والحلول المتجذرة في سياق أفريقيا لتغيير مجرى قصتنا.

شكرًا لكم.